مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

القبلية والطائفية والديمقراطية في الثقافة الكويتية

إعداد وترجمة
أ. د. يعقوب يوسف الكندري

سلسلة دراسات مترجمة
(١١)

الكويت - ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

القبلية والطائفية والديمقراطية في الثقافة الكويتية

يعقوب يوسف الكندري
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
إبراهيم ناجي الهدبان
قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

إعداد وترجمة
دكتور يعقوب يوسف الكندري
أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع - قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

سلسلة دراسات مترجمة
(١١)

الكويت - ٢٠٢٢م

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

Al-Kandari, Y. & Al-Hadban, Ibrahim (2010). Tribalism, Sectarianism, and Democracy in Kuwaiti Culture. Digest of Middle East Studies (DOMES). 285-268.

Kuwait - 2022

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت. ٢٠٢٢م

أُسّس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة دراسات مترجمة**»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

مقدمة المترجم

تشرفت بقبول الدعوة الكريمة لترجمة عمل سابق لي حمل عنوان «القبلية والطائفية والديمقراطية في الثقافة الكويتية» والذي يعتبر عملًا مشتركًا مع الزميل الدكتور إبراهيم ناجي الهدبان من قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. لقد نشر هذا العمل في مجلة Digest of Middle East Studies (DOMES) منذ أكثر من عشر سنوات تحت عنوان:

Tribalism, Sectarianism, and Democracy in Kuwaiti Culture

وعلى الرغم من هذه المدة الطويلة من النشر، إلا أن تداعيات وأبعاد مفاهيم القبلية والطائفية ظاهرة تطفو على السطح إلى يومنا هذا، وهو الأمر الذي جعل من هذا العمل ملائمًا ومناسبًا لعرضه في الوقت الراهن أيضًا، مع مراعاة أن يأخذ القارئ الكريم في الاعتبار تاريخ العمل الأصلي الذي جاء في عام ٢٠١٠. لقد كان بذرة هذا العمل أساسًا من خلال ندوة أقامتها رابطة الاجتماعيين في دولة الكويت في ملتقى جمعيات وروابط الاجتماعيين الثامن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حمل مضمون القبلية والطائفية مع ربطها بموضوع التنمية الاجتماعية قبل نشر هذا العمل بثلاث سنوات تقريبًا. فقد تقدمت بورقة عمل في هذا الملتقى والذي لم تنشر أعماله، مطورًا هذه الورقة إلى بحثٍ علمي

شاركني فيه الزميل الهدبان بالأبعاد السياسية الخاصة بمفهوم القبلية والطائفية، وبالتحديد بالأبعاد الخاصة بالمشاركة السياسية والديمقراطية في المجتمع الكويتي. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك العديد من التغيرات التي قد طرأت منذ نشر هذا العمل، إلا أن التغير الذي حصل في المضمون الخاص بهذه الدراسة لم يتغير بشكل كبير. فما زالت أجواء القبلية والطائفية والفئوية تخيم على المجتمع المحلي، ومازالت الديمقراطية بممارساتها السلبية موجودة وقد زادت من حدتها في مواطن كثيرة، وما زالت الهوية المجتمعية والوطنية تعاني ما تعانيه، وما زالت أبعاد تحقيق المواطنة الصالحة غير مكتملة وسجلت مؤشرات سلبية متدنية، وكما أوضحتها الدراسات العديدة التي لحقت بهذه الدراسة. فجميع ذلك يدعو إلى أهمية انطلاق مثل هذا العمل؛ لإعادة نشره ضمن سلسة الدراسات المترجمة ، وباللغة العربية والذي يُشكر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ذلك المركز النشط والرائد بجامعة الكويت على تبنيه. فقد سعى كاتب هذه السطور في هذا العمل إلى تطبيق الموائمة في عملية الترجمة، بحيث ابتعد بقدر الإمكان عن الترجمة الحرفية التي من الممكن أن تخلَّ بالمعنى العام، وقام بتعديل العبارات وتركيبها، وقام بإضافات بسيطة تتوافق مع انسياب المعنى باللغة العربية وفي فهم المعاني المقصودة من هذه العبارات، والتي نرجو أن تكون واضحة وتحقق الفائدة المرجوة منها. نتطلع إلى أن تحقق هذه الترجمة إضافة علمية في موضوع ما زال يشغل الشارع السياسي في الكويت، وما زال يعتبر هاجسه قائمًا.

والله ولي التوفيق

المترجم
يناير ٢٠٢٢

الملخص:

يلعب غياب المساواة القانونية والعدالة الاجتماعية بين المجموعات والشرائح الاجتماعية والعرقية المختلفة دورًا رئيسًا في عدم تجانس المجتمعات. ومع ذلك، فإن عملية بناء الأمة، وبناء دولة جديدة يفترض أن تذوب الاختلافات فيها ويتم تجاوزها، وإن هذه الاختلافات بين السكان يجب ألا تكون حجر عثرة في طريق بناء هوية وطنية تتغلب فيها عادةً على الاختلافات العرقية والدينية. ومع ذلك، فإن التمسك بهوية وطنية واحدة لا يتطلب نكران أو عدم الاعتداد بالهوية العرقية والدينية، ولكن يبقى التحدي في الحفاظ على التوازن بين كلتا الهويتين: الوطنية التي ترتبط بكون الفرد مواطنًا، والهوية التي ترتبط بالأصل الذي ينتمي إليه الفرد. إن الحفاظ على هذا التوازن بطريقة يجعل الفرد لا يهمل أي هوية أخرى من أجل استقرار المجتمع الذي يمكن أن يعيش في وئام بين مكوناته. تعتبر الكويت مثالًا للمجتمع غير المتجانس الذي تتكون فيه انقسامات على مستويات القبلية والطائفية. لذلك، تعتبر الكويت كيانًا سياسيًّا مستقرًّا بحكم أن النخبة الحاكمة عادةً ما تتدخل؛ لتراعي حاجة كل المكونات الاجتماعية في هذا البلد. فتسعى النخبة الحاكمة ضمان رضا وسعادة جميع الشرائح والمكونات الاجتماعية، وهي ممارسة أدَّت إلى الاستقرار في هذا المجتمع منذ نشأته.

مقدمة:

هناك عديد من الأدبيات الاجتماعية عن القبلية والطائفية تشير إلى وجود ضرورة ملحَّة وحاجة أساسية إلى الاهتمام بهذه المفاهيم؛ لأنها تؤثر بشكل مباشر على عملية تكوين المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمعات المحلية بشكل خاص. تميل هذه الأدبيات الاجتماعية إلى مراجعة القضايا والمشكلات الاجتماعية والتاريخية للقبلية والطائفية كما هي موجودة في المجتمع الحديث. تعتبر القبلية والطائفية من العوامل الاجتماعية التي دارت حولها المناقشات وتبادلت الآراء من وجهات نظر مختلفة ومتعددة. وقد ادَّعى البعض بأن القبلية وما يعرف عن الولاء القبلي تشكل عاملًا مهمًّا من عوامل التماسك الدولية والاجتماعية. فبسبب الوحدة القوية بين أفراد القبائل- باعتبارها سمة رئيسة من سمات الحياة الاجتماعية القبلية- يتم الاعتماد على وجود الولاء في السلطة السياسية القبلية؛ لتأسيس تماسك المجتمع. يعتبر موضوع الولاء مهمًّا في النظام السياسي؛ لأنه يمثل ويعرف القبيلة. ومن خلال مناقشة الفهم الشامل للتغير السياسي في البناء القبلي، أشار عبد الجابر (٢٠٠٢) كيف اعتمد العراق في القرن الماضي على القبائل والقبلية؛ لكسب ودعم السلطة، وبالتحديد السلطة السياسية. فقد أعاد النظام العراقي إحياء فكرة سلطة العشائر في المؤسسة السياسية الحديثة. ومن ناحية أخرى، اعتبر البعض بأن القبائل هي عائقًا حقيقيًّا وأساسيًّا للتنمية الاجتماعية، وممثلة لمفاهيم التخلف. وقد جادل آخرون بأن القبلية،

والـولاء للقبيلـة هي مـن عوامل الديمقراطيـة والتي ترتبط بالانتماء السـياسي. ومـا يـزال آخـرون يشـيرون إلى أن التعصـب القبلي يولّـد الفئويـة ويزيـد مـن التصنيـف الاجتماعـي سـواء أكان عرقيًّـا أم دينيًّـا أم عائليًّـا. فمـن الواضـح أن هنـاك مجموعـة متعـددة مـن الآراء عـلى نطـاق واسـع بشـأن القبائـل ومـن وجهـات نظـر فكريـة مختلفة.

يولّـد هـذا الاهتـمام المتزايـد بالقبليـة والطائفيـة الحاجـة إلى فهـم العنـاصر المتعلقـة بعلاقتهـم وارتباطهـم بمفهـوم التنمية. وقد يكـون ممكنًا في ظل وجود القبليـة والطائفيـة خلـق بيئـة تنمويـة قادرة عـلى التعامل مع عمليـة التقدم. فهنا تـبرز أهميـة دراسـة موضـوع القبلية والطائفيـة لعلاقتها الوثيقة بمفهـوم التنمية الاجتماعيـة. إنَّ الحاجـة لدراسـة القبليـة والطائفيـة ينطلـق أيضًـا مـن الطبيعـة الخاصـة للمجتمـع المحـلي الـذي تنتشر فيـه وتظهـر هـذه المفاهيـم وتغلغل بين مختلـف شرائـح المجتمـع العـربي. ولذلـك، تسـعى الدراسـة الراهنـة إلى إلقـاء الضـوء عـلى تأثـير القبليـة والطائفيـة عـلى التنميـة الاجتماعيـة داخـل المجتمـع الكويتي.

تتنـاول هـذه الدراسـة موضـوع القبيلـة والطائفـة للإشـارة إلى الفئـات الاجتماعيـة التـي لهـا ثقافتهـا الفرعيـة الخاصـة في المجتمـع، وبطريقـة مشـابهة للمجموعـات العرقيـة التي لهـا سـلوكيات ومعتقـدات وأنـماط حيـاة خاصـة بهـا. وينظـر إلى المجموعـة العرقيـة بأنهـا تلـك «الثقافـة المشـتركة التي تشـترك فيهـا مجموعـة اجتماعيـة مثـل: اللغـة والديـن وطريقـة اللبـس، والطعـام، والتاريـخ المشـترك والخـبرة» (Brown, 1998, p. 124). وقـد ذكـر بانكـس Banks (1996) أن المجموعـة العرقيـة تتكـون مـن أفـراد يشـعرون أنهـم يرتبطـون ببعضهـم بعضًـا. وهنـاك مفاهيـم أخـرى مثـل: العـرق والقوميـة

تعتبر ذات صلة أيضًا في تحديد وتميز مجموعة عرقية عن أخرى، وكذلك في وصف الأشخاص الذين ينتمون إليها: كالانتماء إلى قبيلة أو إلى أقلية داخل المجتمع.

لعل مصطلحي: «قبيلة» و«طائفة» يساعدان على فهم بناء المجتمع الكويتي الذي يتكون من عنصرين أساسيين: الجذور والمذهب. ففيما يتعلق بالجذور؛ فينحدر أفراد المجتمع الكويتي من جذور قبلية وغير قبلية (حضرية)، ومن أصول عربية وغير عربية. أما بالنسبة للمذهب، فهناك مسلمون: سنة وشيعة ونعتبرهم جميعًا من مكونات المجتمع الكويتي. ويعتبر المسلمون: السنة والشيعة أيضًا ممن ينحدر من جذور قبلية وأخرى حضرية غير قبلية. ولذلك، فمن الممكن تقسيم المجتمع الكويتي وسكانه إلى ست مجموعات أو ثقافات فرعية رئيسة تتمثل في: (سني، عربي، قبلي)، و(سني، عربي، غير قبلي)، (سني، غير عربي، وغير قبلي)، (شيعي، عربي، قبلي)، و(شيعي، عربي، غير قبلي)، و(شيعي، غير عربي، غير قبلي) (الكندري، ٢٠٠٨). تعتبر هذه هي مكونات الثقافة الكويتية بشكل عام. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن «القبيلة» لا تشير فقط إلى درجة القرابة بين أفراد المجموعة، ولكنها -أي القبيلة- تصف الوحدة الثقافية والتي تعتبر أكثر من مجرد علاقات الدم.

كما تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر القبلية والطائفية على التنمية الاجتماعية. فتسعى الدراسة إلى اختبار وفحص القبلية والطائفية على التنمية الاجتماعية بحكم كونها جانب من جوانب الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع المحلي. فتسعى الدراسة إلى الإجابة عما هو الدور السلبي الذي تلعبه هذه المفاهيم في إعاقة التقدم الاجتماعي والتنمية، وأبرز السلوكيات

التي يمكن أن تنتج، وطبيعة المشاكل التي يمكن أن يواجهها المجتمع بسبب هذه السلوكيات، بالإضافة إلى ذلك، تحاول الدراسة إلى مراجعة التناقض الحالي بين مجتمع يسعى لتحقيق الديمقراطية ومجتمع تهيمن فيه العلاقات التي تعتمد على القبلية والطائفية.

القبلية والطائفية والديمقراطية ـ مفاهيم غير متوافقة:

كما هو الحال مع المفاهيم الاجتماعية الأخرى، هناك تعريفات متعددة للمفاهيم المتعلقة بالقبلية والطائفية والتنمية. هناك اختلافات أساسية ورئيسة وفعلية حول مفهوم القبلية باختلاف استخدامها على مر التاريخ. وكنقطة انطلاق، فقد تم تعريف «القبيلة» على أنها مجموعات أو شرائح اجتماعية تنحصر في حدود مكانية محددة. وقد عرف الرومان هذا المصطلح تاريخيًّا بأنه عبارة عن وحدة سياسية، أي أنهم ربطوا القبيلة مباشرة بالقضية السياسية. وعند مراجعة تعريف القبلية في العصر الحديث، فقد جاء عالم الأنثروبولوجيا لويس هنري مورغان بتعريف خاص للقبيلة والذي أشار إلى أن المجتمعات القبلية هي تلك المجتمعات التي توجد فيها مؤسسات اجتماعية وليست سياسية. فتلعب القرابة والأسرة الدور التنظيمي الأساس في هذا المفهوم وتحديده. أما الاستخدام المعاصر للقبيلة، فتعرف على أنها ذات الأنشطة البسيطة التي تجعل أعضاءها يشعرون بالانتماء إلى بعضهم بعضًا كوحدة ثقافية بغض النظر عن واقعية هذا الانتماء وحقيقته (الحداد، ٢٠٠٨).

إن الاستخدام المعاصر لمصطلح القبيلة يفصلها عن الوحدة السياسية ويربطها بالوحدة الثقافية، والتي يشعر من خلالها الأشخاص المنتمون إلى ثقافة ما إلى قرابتهم مع بعضهم بعضًا. فتتزايد الوحدة الثقافية وتقل

درجتها اعتمادًا على المكون القبلي والعشائري. ولذلك، فإن المعنى السائد للقبيلة كسلطة سياسية قد يكون مختفيًا تمامًا. فترتبط ارتباطًا نفسيًّا مباشرًا بالمحددات الاجتماعية. لذلك، يمكن أن نجد أن أي قبيلة تختلف في خصائصها الثقافية وسلوكها الاجتماعي عن القبائل الأخرى مع اختلاف أنشطتها الاقتصادية. فهناك قبائل تعتمد على الترحل الصحراوي، وقبائل أخرى زراعية، وما يُسمَّى بقبائل الصيادين، والقبائل الأخرى التي تحددها الأنشطة الاقتصادية والتي تشكل في النهاية وحدة ثقافية بين أعضائها. وقد حدَّد الرميحي (١٩٩٥) هذه المجتمعات القبلية في المجتمع التقليدي معتمدًا على نوع الإنتاج الاقتصادي التقليدي.

وقد ركز النقيب (١٩٩٦) على أن القبلية كمفهوم تنظيمي - المفهوم استمر في المناطق الريفية في بعض دول المشرق العربي- فعلى سبيل المثال، ازدهرت في المناطق الحضرية في اليمن وفي دول الخليج العربي، وهناك من يصنف في الغرب أيضا بعض من مظاهر السلوك لأفراد الطبقات الوسطى بسمة القبيلة (ص:١٠). وتوفر القبيلة عادةً لأفرادها شعورًا بالانتماء وكذلك الاعتراف والانسجام والتماسك بين أعضاء هذه الوحدة التنظيمية. وتشير كلمة «القبيلة» في هذه الورقة إلى البعد الثقافي المرتبط بالشعور الثقافي المرتبط بمفهوم القرابة مع الآخر بغض النظر عن حقيقة كونهم أقارب حقيقيين بالدم من عدمه.

ويختلف معنى الطائفية عن كلمة طائفة باختلاف يتعلق بموضوع الشعور بالانتماء للأعضاء؛ فيقدم قاموس العلوم الاجتماعية العديد من التعريفات المرتبطة بالطائفة سواء كانت عرقية، أو دينية، أو سياسية. و يمكن تصنيف الطائفية على أنها عقيدة تتميز بالانطوائية أو الخمول

الفكري أو التبني المتعصب للطقوس المذهبية (بدوي، ١٩٨٦ ، ص ٣٦٩). وتعني الطائفة هو التمثيل لطائفة دينية. ويشير مفهوم العبادة إلى عقيدة دينية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يُسمَّى بالطائفة الاجتماعية التي ترتبط بمجموعة منطوية تقوم على أساس الوراثة والولاء، وتختلف عن الطبقة، فهي -أي الطائفة الاجتماعية- تقوم على أساس ديني، وهي أكثر انطوائية، وتفتقر تمامًا إلى الحراك الاجتماعي (ص: ٥٣). فيشير مفهوم الطائفية هنا بشكل أساس إلى الدين وعلى أن الدين هو أساس هذا المفهوم.

ويعرف قاموس علم الاجتماع الطائفة على أنها منظمة اختيارية لأفراد يتسمون بخصائص شخصية نبيلة وسامية ويشعرون بالانتماء إلى بعضهم ولديهم معرفة واسعة بالطائفة. وينظم هؤلاء إلى الطائفة بعد توصية من أعضاء الطائفة نفسها ومن قبل ذوي النفوذ الاجتماعي والشخصي في هذه الجماعة. تتميز الطائفة دائمًا بأنها جماعة مفضلة أو تتسم بدرجة من التفاضل العالي، كما أن أعضاءها يتميزون بصفات عملية وأخلاقية سامية (Michael, 1981, p. 184). إن الانتماء إلى طائفة- حسب هذا التعريف- يعتبر اختياريًّا، ويمكن أن يكون ذلك بناء على موافقة جهات رفيعة المستوى ووجهاء الطائفة نفسها. وعلى الرغم من أنه من المعروف أن الطائفة مرتبطة ومحددة بموضوع الدين، إلا أنَّ هناك أمورًا ذات ارتباط ببعض الأبعاد والمشاعر القبلية أو العائلية. إن الشعور الديني المرتبط بالانتماء إلى طائفة هو في الواقع يشابه ذلك الشعور السياسي. ففي أغلب الأحيان يتميز الشعور بالانتماء السياسي كالشعور بالانتماء الديني.

بمقابل هذه المفاهيم، هناك مفهوم ثالث وأخير والذي يتمثل في مفهوم التنمية الاجتماعية. وللتنمية الاجتماعية أيضًا تعريفات مختلفة ولا تختلف

بشكل كبير عن المفاهيم الاجتماعية الأخرى التي تنطلق من مواقف فكرية مختلفة. ويلخص عليُّ الطَّراح (١٩٩٨) مفهوم التنمية مشيرًا إلى أن هذا المصطلح يتعدى مفهوم النمو الاقتصادي الذي يرتبط بقضية الزيادة في متوسط دخل الفرد. فتظل عملية تحقيق الرفاه الاقتصادي المتمثلة في إرضاء الاحتياجات المادية للإنسان هي أحد أهداف التنمية الاجتماعية ولا تعتبر في واقع الأمر تنمية منشودة. فالتنمية الاجتماعية هي عملية تهدف إلى إحداث تغيير سلوكي حضاري في طريقة تفكير الفرد. فقد عرفت التنمية على أنها مجموعة من الطرق والجهود التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة بجانبيها: المادي والبشري. إن ذلك هو الذي يحدث في النهاية تغيرات في السلوك ونوعية العلاقات الاجتماعية التي ينخرط فيها الفرد داخل المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يشير الطَّراح إلى أن هناك جانبين للتنمية الاجتماعية يتمثل الجانب الأول في مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلال توفيرها يمكن تحقيق احتياجات الإنسان، أما البعد أو الجانب الثاني وهو المتمثل بالبعد الكيفي أو النوعي المرتبط في التغيير في السلوك وطبيعة العلاقات السائدة، وهي التي بدورها تولد الإبداع والتقدم.

إن ما يقصده الطَّراح في هذه المؤشرات الكمية هو ما يتعلق بالبنية التحتية من مدارس ومستشفيات ونوادٍ وهيئات ومؤسسات وغيرها والتي تقدم خدماتها في سبيل تلبية الاحتياجات البشرية. أما البعد الكيفي أو النوعي، فإنه لا يقل أهمية، فيرتبط بالسلوك الإنساني وطبيعة العلاقات الاجتماعية وهي المسئولة عن الإنتاج في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المتاحة. إن المؤشرات الكمية والسلوك الإنساني يعتبران

جانبين من جوانب التنمية الاجتماعية. والملاحظ أنه في الكويت ارتفعت المؤشرات الكمية مع الثروة النفطية، والتي من خلالها نمت المؤسسات الاجتماعية، ولكن في مقابل هذه الثروة وزيادة المؤشرات الكمية؛ جاء سلوك اجتماعي معززًا بالمفاهيم التقليدية لا يتوافق مع متطلبات التنمية كما سنرى لاحقًا. وفي هذا الصدد أشار الرميحي (١٩٩٥) إلى أن التكوينات القبلية والعائلية التي أنتجتها أموال النفط؛ سيطرت عليها وتحكمت فيها القيم السائدة والمعايير والعلاقات التقليدية (ص: ٦٨). وبذلك، فإن هناك عدم توافق في أنماط السلوك السائدة ومفاهيم التنمية من خلال هيمنة الطائفة والأسرة والقبيلة على نمط العلاقات الاجتماعية، وهو الجزء أو البعد الآخر من التنمية. إن ذلك قد أدَّى إلى صعوبات في تحقيق التنمية في ظل الولاءات القبلية والمذهبية (الطَّراح، ١٩٩٨، ص٢٠).

إن مفاهيم القبلية والطائفية لا تتوافقان مع بناء الدولة المعاصرة ولا مع مفهوم التنمية. فتتعارض السلوكيات المتعلقة بالقبلية والطائفية المؤسساتية مع كل متطلبات التنمية وبناء المجتمع. وفي القسم الآخر، سيتم عرض تأثير هذا السلوك على مظاهر الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الكويتي الذي يعتبر عائقًا أمام التنمية الاجتماعية المنشودة. فسيتم الإشارة إلى القبلية والطائفية كمفاهيم سلبية تؤثر بشكل مباشر على عمليات التنمية الاجتماعية. ويمكن القول هنا إلى أن الانتماء إلى قبيلة أو طائفة يعيق التنمية؛ لأنها تركز على المصلحة الذاتية الفئوية بدلًا من الاهتمام بالكل وبالمجموعة، أي تغليب مصلحة الفرد على الصَّالح العام في المجتمع.

التطور من النظام القبلي إلى الدولة:

بشكل عام، تحدَّدت معالم المجتمع العربي لأنماط الحياة الأساسية من مجتمع بدو الصحراء، والمجتمع الريفي، والمجتمع الحضري. وقد مرت أنماط الحياة هذه بعمليات تغير اجتماعي ثقافي والتي تضمنت أساليب نمط حياة جديدة مع مرور الوقت. وقد جاء اكتشاف النفط؛ ليسهم في دفع حركة الأموال والأيدي العاملة عبر حدود دول مختلفة في الوطن العربي وقد تمثَّل تأثيرها في مظاهرها المختلفة (إبراهيم، ١٩٨٢). إن دول الخليج العربية بشكل عام والكويت على وجه الخصوص كانت تضم ثلاثة مجتمعات محددة تمثل ثقافات ما قبل النفط الرئيسة. فقد شكَّلت البيئة الصحراوية ما يُسمَّى بالمجتمع الرعوي، وفي الوقت نفسه، شكل البحر بيئة ومجتمع الصيادين والتجار، وأخيرًا تشكل مجتمعًا وبيئة ثقافية زراعية حول الواحات القليلة التي كانت منتشرة في بعض المناطق الجغرافية المختلفة. وقد لعبت الأنشطة الاقتصادية دورًا فاعلًا في تحديد هذه المجتمعات الثقافية، حيث شكَّلت أساليب الإنتاج الاقتصادية والأنشطة ملامح هذه التجمعات البشرية حول منطقة الخليج والتي كانت ضرورية في ذلك الوقت (الرميحي، ١٩٩٥).

لقد شكَّل تداخل النظام الاقتصادي مع النظام الاجتماعي ثقافة محددة عرفت بها المجتمعات المحلية. فالتعصب القبلي، على سبيل المثال، كان أحد السمات الرئيسة والمفروضة على المجتمعات الخليجية بشكل عام، وذلك لارتباطه ببيئة صحراوية قاسية. ولذلك نشأت وتعززت مفاهيم القرابة والروح الفئوية التي جاءت من أبرز محددات الهوية القبلية في هذا المجتمع. وقد أشار بركات (١٩٨٦) على سبيل المثال إلى أن هناك علاقة مباشرة بين النظام الاجتماعي البدوي والبيئة الصحراوية، والحاجة إلى

الهجرة وضرورتها، والرعي، والدفاع عن النفس، وكيفية إدارة الحياة في ظل الظروف الصحراوية المليئة بالتحديات وبكل قساوتها من ندرة في الموارد، والبحث عن المياه والمراعي، وحماية الذات من المخاطر الجسيمة، وتأمين المعيشة، وكافة ظروف الحياة وضروراتها التي جميعها تتطلب في النهاية تعصبًا عشائريًّا قبليًّا. إن ذلك يجعل من الأهمية ارتباطها بسلوكيات خاصة تواكب هذه القسوة البيئية من الاعتماد على قرابة الدم، والتحلي بالشجاعة، والجرأة ورباطة البأس والقوة القتالية (ص: ٦٨).

ولعلَّ النظام الزراعي والبحري لا يختلف في آلياته عن القبائل البدوية أو النظام البدوي والذي يؤكد على أهمية الأسرة في عملية الإنتاج، وبالتالي فإنه يؤثر على نظام القيم داخل المجتمع. فهو هنا يؤكد قيم التضامن والتماسك والتعاون والاعتماد المتبادل. وكما يشير الرميحي (١٩٩٥)، فإن القبيلة هي جوهر البنية الاجتماعية في دول الخليج مع اختلاف شكل الإنتاج التقليدي. (ص: ٢٩٨). إن طرق الإنتاج في المجتمعات البدوية أو الرعوية أو الزراعية أو البحرية أنتجت وحدة تنظيمية اجتماعية متداخلة، بحيث جعل من العائلة والأسرة بأنها هي الوحدة التنظيمية الأساسية. وفي هذا الصدد، أشار بركات (١٩٨٦) أنه على الرغم من أنماط الحياة المختلفة سواء كانت بدوية أو زراعية أو حضرية في المجتمع العربي، إلا أن الأسرة هي جوهر التنظيم الاجتماعي ومركز الأنشطة الاقتصادية، وتعمل كوسيط بين الفرد والمجتمع. فتتواصل الأسرة مع أفرادها على الصعيد الاجتماعي الثقافي، بالإضافة إلى كونها مؤسسة يرث منها الأعضاء والجماعات شعورهم وانتمائهم الديني والقبلي والثقافي والسياسي.

لا تختلف الأسرة التقليدية عما تمت مراجعته والإشارة إليه بواسطة أوجبرن Ogburn عند إشارته للأسرة التقليدية والوظائف التي

تؤديها، حيث أشار إلى أن هذه الأسرة التقليدية تؤدي وظائف رئيسة ومهمة وهي وظائف اقتصادية، وتعليمية، ودينية، وترفيهية. وقد حدد أوجبرن إلى أن الأسرة قد بدأت تفقد وظائفها وتبدأ في التدهور والانهيار في المجتمع المعاصر. وقد تم انتقاد وجهة النظر هذه بشدة من قبل العديد من علماء الاجتماع بمن فيهم بارسونز، الذي أشار إلى التغييرات التي تحدث على الأسرة هي في الواقع ليست عملية تفكك أو الانهيار، بل هي خاضعة الآن لما أسماه بعملية التمايز. وهو الأمر الذي يجعل من المؤسسات المجتمعية الأخرى تقوم بأداء وظائف معينة ومحددة تخصصية لصالح مؤسسة الأسرة (الخولي، ١٩٨٣)؛ فتؤدي مؤسسات الدولة بعض الوظائف الأساسية التي كانت الأسرة تؤديها. ونتيجة لذلك، ظهر الصراع بين الأسرة والعائلة والقبلية التي تأسَّست بالكامل من الأعراف التقليدية والاجتماعية من ناحية، وبين الدولة الحديثة ومؤسَّساتها المختلفة من ناحية أخرى.

ويجب الإشارة هنا إلى سوء الفهم الذي من الممكن أن يحدث عند الإشارة إلى أن القبيلة أو القبلية كظاهرة يعتبر أمرًا يتعلق بالبدو والبداوة. فما تزال القبيلة والعائلة والمذهب تمثل نواة أساسية من العلاقات الاجتماعية (الرميحي، ١٩٩٥). إن عملية التغير الاجتماعي الثقافي الذي جاءت مع الثروة الاقتصادية نتيجةً لاكتشاف النفط أحدثت خللًا وظيفيًّا في مستوى العلاقات الاجتماعية التي كانت أساسًا مشتقة من المجتمعات التقليدية التي يعتمد فيها الأعضاء بشكل مباشر على بعضهم بعضًا. فمع وجود حكومة حديثة بمؤسَّسات ومنظمات وهيئات جديدة تم إنشاؤها لضرورات معيشية تطلب الوضع التكيف

مع الوضع الحديث الذي خلقته هذه الثورة النفطية، مع تقابلها مع علاقات اجتماعية وقيم وسلوكيات مستمدة من المجتمعات التقليدية التي اعتمدت على قيم التعاون الأسري والوحدة القبلية التي واجهت الإدارة الحديثة والمنظمات والمؤسسات التعليمية التي تم تقديمها إلى المؤسَّسات المختلفة من الدولة. وبالتالي، فقد تمَّ نقل العلاقات الاجتماعية التقليدية إلى المؤسَّسات الحديثة والتي حملت معها بعضًا من التناقضات والتعارض. فأصبحت وفقًا لذلك أهمية القرابة والأقرباء والقوانين الخاصة بهما في المجتمع التقليدي للعملية الإنتاجية مهمَّة أيضًا في عملية الإنتاج الحديث وبمؤسَّسات الدولة التي توغلت فيها مثل هذه المفاهيم داخل المؤسَّسات الحديثة.

لقد تمَّ انتقال النظام القبلي والقبلية إلى نظام الدولة وكان لها دور جديد تلعبه وتقوم به. إن النهضة التعليمية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المحلي حول هذا المجتمع إلى استقطاب أهل البادية والصحراء إلى المدينة. فقد بدأ هذا الجذب عندما رحبت الدولة بالعائلات والأسر من خارج حدودها الإقليميَّة. فبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، تضاعفت أسعار النفط، وانتقل أهل البادية إلى الحياة الحضرية، بما في ذلك المدن والضواحي التي تم إنشاؤها بواسطة الدولة. ومع مرور الوقت، انخرط البدو في التعليم الحديث، واحتلوا الوظائف التي تحتاجها الدولة في معظم المجالات. وقد جاء انضمام أغلبهم إلى النهضة العلمية دون تغيير جذري في نمط حياتهم التقليدي، وعاداتهم وتقاليدهم، وبما في ذلك موضوع التضامن القبلي. فجاء التغير في التركيبة السكانية لم يرافقه تغيير في القيم والتقاليد للظروف الحياتية الجديدة المتحضرة (الغبرا، ١٩٩٥).

نقطة الانطلاق النظرية لعملية التغير الاجتماعي والثقافي تنصُّ على أنه إذا حدث التغير في الجوانب أو العناصر المادية للثقافة، فإنه يحصل بشكل أسرع من التغيرات التي تحدث في العناصر اللامادية. وهذا ما حدث تحديدًا في المجتمع المحلي بخصوص التغيرات السريعة الناتجة عن الثراء الاقتصادي في العناصر المادية، في الوقت الذي جاء فيه التغير غير المادي بشكل أبطأ. فعلى سبيل المثال، حدثت تغيرات مادية وجوهرية وكبيرة من حيث مراسم الزفاف والزواج من طقوس، مثل ليلة الحناء، أو ليلة الزفاف، والاحتفالات...إلخ، في مقابل أن القيم المتعلقة بالزواج والاختيار الزواجي، مثل موضوع زواج الأقارب في مقابل الزواج من الغرباء لم يتغير بالسرعة نفسها. وقد جاء هناك العديد من العوامل التي لعبت دورًا كبيرًا في تعزيز هذه القيم والسلوكيات الخاصة بالجوانب اللامادية. فقد أشار الغبرا (١٩٩٥) على سبيل المثال، إلى أن الحكومات قد شجعت الولاءات القبلية والقيم الخاصة بالقبيلة من خلال تشجيعها مثلًا الانتخابات القبلية التي أسهمت في تعزيز التعصب القبلي.

هناك العديد من الخصائص السياسية للقبيلة في المجتمع الكويتي، حيث إن الدور السياسي المؤسَّسي الذي لعبته القبيلة يعتبر حديثًا وجديدًا، ويعود إلى (خمسةِ عقودٍ) من الزمن فقط. ومع غياب وعدم وجود لأحزاب سياسية أيضًا، فقد سعت القبيلة دائمًا إلى اختراق المؤسَّسات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية؛ لجعلها تخدم مصالحها. وبمقابل ذلك، فإن القبائل جميعها في الكويت تعترف بشرعية النظام السياسي والحاكم في المجتمع والمتمثل في عائلة الصُّباح الحاكمة. ولا يملك أحدٌ شرعية، أو سلطة، أو احترام أكثر من الأمير (الحاكم) الذي يُنظَر إليه على أنه والد الشعب الكويتي. وهي

قيم مستمدة من التراث القبلي التي تشير بشكل عام بكمية ما يحظى به كبار وقياديي القبيلة من احترام كبير بين أفراد مجتمعهم.

عندما نقارن ذلك بمجتمع قبلي وديمقراطي آخر في المنطقة مثل: اليمن على سبيل المثال، سنجد العديد من الاختلافات الثقافية والسياسية. فالقبيلة في اليمن يعود تاريخها الطويل حتى إلى ما قبل الإسلام، وقد كانت العلاقة بينهما -أي القبيلة والدولة- علاقة صراع دائم، وسيطر هذا على الحياة السياسية. ففي كل مرة تضعف فيها الدولة، كانت القبيلة تتحرك دائمًا لملء السُّلطة. فمن المعروف أنه يوجد في اليمن العديد من الأحزاب السياسية منذ توحد شماله بجنوبه في دولة واحدة عام ١٩٩٠. ولكي تحصل هذه الأحزاب على الأصوات وتكتسب شعبية في الانتخابات، كان عليها استرضاء القبائل. وفي النهاية أصبحت القبائل ذات تأثير أقوى من الأحزاب السياسية، وخاصة الأحزاب الإسلامية، وكذلك حزب الحكومة (أي حزب المؤتمر الشعبي العام) أو حزب الرئيس. وبعبارة أخرى، بدأت المؤسَّسات التقليدية مثل القبائل تلعب دورًا سياسيًّا أقوى من مؤسسة الدولة الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القبائل تتميز بأنها مجموعات مسلحة وبشكل جيد هم دائمًا على استعداد لاستخدام العنف في أي مناسبة. ففي كثير من الحالات، اضطرت الدولة لاستخدام الآليات الحربية الثقيلة مثل: الدبابات والطائرات المقاتلة واستخدامها ضد القبائل، وخاصة عند محاولة الجيش من اعتقال بعض العناصر من «الإرهابيين» الذين ربما كانوا قد لجأوا إلى هذه القبائل. ففي اليمن، هناك زعماء قبائل معروفون ممن يملكون السَّلطة السياسية، وأحد الأمثلة الواضحة هو الشَّيخ الرَّاحل عبد الله الأحمر الذي امتلك سلطة حتى أعلى من سلطة الرئيس أو كبار مسئولي الدولة،

والـذي كان زعيـم أكـبر قبيلـة (حاشـد)، وزعيم حـزب «الإصـلاح»، ورئيس مجلـس النـواب (نـدوة الـدور السـياسي للقبائـل في اليمـن، ٢٠٠٨).

إن ممـا لا شـك فيـه أنـه عنـد الحديـث عـن التعصـب القبلي، فهـذا لا يعنـي بـأي حـال مـن الأحـول إلقـاء اللـوم أو اتهـام القبيلـة. فمـن المهـم أن نميـز بـين مـا أشـار إليـه التميمـي (١٩٩٧) عنـد مقارنتـه بـين مفهومـي: القبيلـة والقبلية عندمـا أشـار إلى أننـا جميعًـا قبليـون في تفكيرنـا، ولكـن ليس من الـضروري أن نكـون منتمـين إلى قبائـل (ص: ٢٦). وهـذا يعتـبر تطابـق مجتمعـي شـامل مـع التفكـير القبلي المسـتمد مـن المجتمعـات الثقافيـة التقليديـة التـي اختلـف فيهـا شـكل القبيلـة: (رعويـة، بحريـة، زراعيـة)، التـي امتزجـت جميعهـا في المجتمع الحديـث وفي المجتمـع الحـضري مـع حملهـم للمشـاعر الفكريـة القبليـة التـي تعـززت عنـد الآخريـن سـواء أكان هـذا الآخر من أصـل بـدوي أو من جذور أخرى.

القبلية والطائفية والمشاركة الديمقراطية:

لا شـك أن المشـاركة الشـعبية هي إحدى الركائز الأساسـية لعملية التنمية، والتـي لا يمكـن تحقيقهـا إلا مـن خلال المشـاركة العامة في اتخاذ القـرارات. إن مبـدأ تكافـؤ الفـرص، وشـعور الفرد بأنه جـزء من المجتمع والإسـهام في تقرير مصيره عـن طريـق المشـاركة في عملية صنع القـرار هي بدون شـك تقضي على أي مظهـر مـن مظاهر التسـلط. فتحقق المشـاركة الشـعبية والمشـتركة الرفاهية، وتحقـق العدالـة، فضـلًا عـن الاسـتقرار لأفـراد المجتمـع، في حـين أن غيـاب الإشراف أو المشـاركة الشـعبية تجعـل مـن بعـض الشرائـح أو والمجموعـات تسـيطر على مصـير وأقـدار الناس.

إن من أحد أبرز مشكلات النظام البرلماني الكويتي هو ما تلعبه العائلة والقبيلة من دور أساس ورئيس في تعزيز أو إضعاف فرصة المرشح للفوز أو الخسارة لكرسي البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، تلعب مجموعة أخرى مثل العوامل الاقتصادية، وكذلك العلاقات الشخصية دورًا كبيرًا في الحصول على فرصة الفوز بالمقعد البرلماني. ولتحقيق الفرصة للفوز بالمقعد النيابي، يتم الاعتماد على الوسائل التقليدية مثل: سلطة الأسرة، أو الولاء القبلي، أو النفوذ الاجتماعي من خلال تولي منصب معين في المجتمع. ويقوم ذلك بعيدًا وفي ظل غياب تنظيم الأحزاب السياسية (الرميحي، ١٩٨٧). إن هذا النظام القبلي القائم، وهذه الوحدات الاجتماعية التقليدية المتعززة في ظل غياب المؤسَّسات السياسية المرتبطة بالوضع الديمقراطي يمكن أن يقوض من وحدة الأمة والمجتمع، ولا سيما إذا ما توافقت وتواجدت أجندات سياسية واقتصادية داخل هذا النظام التقليدي المبني على أسس قبلية.

إن من أحد أبرز التشكيلات والمكونات السياسية الرئيسة في المجتمع القبلي التقليدي هو أن عملية اتخاذ القرارات الرئيسة والمهمة تتمُّ من خلال هيئة استشارية تُسمَّى «بالمجلس». من خلال هذه المجالس أو المجلس، فإنه يمكن للجميع التحدُّث والتعبير عن رأيه بكل حرية، ولكنَّ القرارات يتم اتخاذها في النهاية من قبل الممثلين الرسميين لهذه المجالس والذين يكونون عادة من كبار السن في القبيلة. فيحترم الجميع هذه القرارات، وتعتبر هي قاعدة رئيسة لكل أفراد القبيلة (Kay, 1978). إن القرار القبلي بشأن الانتخابات في الوقت الراهن يعتبر واضحًا. فغياب العمل السياسي المؤسَّسي، وغياب الأحزاب السياسية في المجتمع تعتبر من المشكلات الرئيسة التي تقوض العمل الديمقراطية وممارساته في المجتمع

المحلي، حيث تلعب الأحزاب السياسية أحد أبرز الأدوار في النشاط الديمقراطي والسياسي في المجتمعات المعاصرة (والتي تغيب في المجتمع المحلي). ففي ظل غياب هذه الأسس في العمل الديمقراطي، تحل القبيلة والطائفة محلها وتأخذ دورها. فتبرز وتلعب القبيلة، والطائفة، والعقيدة دورًا مهمًّا للعملية الديمقراطية (القاصرة)، وتعتبر بمثابة محددات أساسية لهذه العملية في المجتمع المحلي. إن ذلك يؤثر بشكل كبير على بناء فكر ورأي واعي عند مراجعة وتحديد موقف لمختلف القضايا المجتمعية، وهي بالتالي تخلق مجموعة من المصالح القبلية والعقائدية والمذهبية وتطغى على الساحة والتي -في النهاية- تتجاوز وتؤثر على وحدة الأمة والمجتمع.

إنَّ الولاءات الشخصية، والعائلية، والقبلية هي من أهم سمات الشخصية الكويتية التي تمارس العمل السياسي. ويعتبر العامل العقائدي الديني عاملًا آخرًا انضم إلى هذه العوامل وبالتقريب مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي. فتعتبر فرصة المرشح الذي يعتمد على روابطه العائلية أو القبلية أو الطائفية أقوى للفوز في الانتخابات البرلمانية بالمقارنة بمنافسيه ممن ينتمي إلى روابط أو صلات أيديولوجية فكرية (الكندري، ٢٠٠٦). فصاحب الموقف والرأي والانتماء الفكري الأيديولوجي (أو الأصلح فكريًّا وعلميًّا ومهنيًّا) قد لا يجد الفرصة المناسبة للفوز ما لم يكن مرتبطًا بكيان قبلي أو طائفي. إن نتائج الانتخابات التشريعية والبلدية في الكويت على مر تاريخها المعاصر تؤكد على ذلك.

وعند استعراض الاتجاهات الرئيسة في الانتخابات البرلمانية في الكويت، فنجد أن النقيب (١٩٩٦) يشير إلى أنه كانت هناك ثلاثة تجمعات تقليدية رئيسة في الكويت: التجمع الأول هم نواب «جبلة» (السُّنَّة)، والتجمع

الآخر هم ممثلو شرق (الشِّيعة)، والتجمع الثالث والأخير هم نواب القبائل. وبصدور مرسوم تعديل توزيع الدوائر الانتخابية من ١٠ دوائر انتخابية إلى ٢٥ دائرة، فإن المعادلة قد اختلفت. فلم يهدف هذا التعديل إلى تحقيق توازن واندماج بين التجمعات السياسية التقليدية، بل هدف هذا القرار في الأساس إلى تحقيق وتكريس وإقامة التقسيم بين الفئات الثلاثة. فقد جاء هذا التعديل لصالح نواب القبائل، وأدَّى كذلك هذا التعديل إلى ترسيخ المكانات الطائفية، وتزويد الموقف القبلي قوة انتخابية أكبر من حيث التمثيل. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد ممثلي تجمع شرق من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨١ وفقًا للتقسيم الجديد من ١٠ إلى ٥ ممثلين، بينما زادت حصة نواب القبائل من ٢٢ إلى ٢٧ ممثلًا، وظلت حصة نواب «جبلة» دون تغيير.

وعلى الرغم من أن الأسباب المعلنة التي تطلبت التعديل على هذه الدوائر لم تكن سياسية بحتة، فإن التغيير الذي حدث في عدد الممثلين يخضع لحركة التوسع السكاني والحضري. لقد كان من الممكن إعادة توزيع الدوائر الانتخابية من أجل خلق درجة من التوازن بين التجمعات التقليدية بهدف الجمع بين الشرائح الاجتماعية ومزج ودمج التركيبة القبلية والطائفية. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن أن يتم دمج منطقة الضاحية في المنصورية والدسمة، أو الفيحاء بالنزهة، القادسية والدعية أو الخالدية في أبرق خيطان واليرموك...إلخ (ص: ١٢٥ - ١٢٧). إن هذا التقسيم قد زاد من حدة القبلية والطائفية، بالإضافة إلى قوة شراء الأصوات (النقيب، ١٩٩٦).

لقد أسهمت الدولة بشكل مباشر في تحديد هوية التجمعات السكانية وهوية المجلس والكتل السياسية، وضمنت مجموعة من الولاءات الخاصة المتولدة من خلالها. فقد جاء تقسيم الدوائر إلى ٢٥ دائرة؛ لتعزيز تواجد

القبائل وتعزيز من الطائفية في الانتخابات النيابية. إن عملية دمج السكان يولد مجموعات وشرائح تمتزج مع بعضها بعضًا في مزيج اجتماعي مناسب يمكنه أن يخفف من حدة الفروق: القبلية والطائفية. لقد أظهرت نتائج انتخابات ٢٠٠٦ (على سبيل المثال) بعضًا من الدلائل على وجود مثل هذا المزيج أو الاندماج الاجتماعي بين الشرائح الاجتماعية المذهبية المختلفة تحديدًا. فقد جاء المثال مقصورًا على الاندماج الاجتماعي بين المذهبين: السُّني والجعفري والتي كانت مقصورة على الدائرتين الانتخابيتين: الثامنة والثالثة عشرة في تلك الفترة. فانتخاب المرشح الشيعي الدكتور حسن جوهر في منطقة ذات أغلبية سنيَّة، وحصوله على نسبة أصوات تجاوزت أعداد الشيعة في هذه الدائرة، عزَّز من مفهوم الاندماج الاجتماعي بين مختلف الشرائح الاجتماعية في هذه الدائرة وفي هذه البقعة الجغرافية. وفي المقابل، نجاح مرشح الدائرة الثالثة عشرة جمال الكندري، سُني المذهب في منطقة ودائرة انتخابية غالبيتها العُظمى من الشيعة واحتلاله المركز الأول يعزز من هذا الاندماج بين المذهبين في هذه الممارسة السياسية. وعلى الرغم من أن الدائرة الانتخابية لم تخلُ من بعض المفاهيم والطَّرح الطائفي الذي تمَّ إثارته في تلك الفترة، إلا أن الكثير من أفراد الدائرة الانتخابية ذات المزيج بين المذهبين: السُّني والجعفري أدركوا إلى أهمية الاندماج الاجتماعي ومارسوه فعليًّا في دائرتين انتخابيتين تسيطر عليهما النزعات المذهبية. فهي عملية اندماج يمكن تعزيزها والاعتزاز بها من خلال الممارسة السياسية الانتخابية. ويعتبر هذا فقط مجرد مثالًا على في انتخابات لعام ٢٠٠٦ ونموذج جيد وهو غير محصور في هاتين الدائرتين فقط. ومن المؤكد إن تمت عملية الامتزاج الاجتماعي المباشر بين أفراد المجموعة الواحدة من

خلال تقسيم للدوائر الانتخابية على هذا الأساس، فإن ذلك سيساعد قطعيًّا ويكون أحد المشاريع المهمَّة في تعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز للهوية المجتمعية.

إن فترة التحضير للانتخابات وترتيبها بشكل عام تشير إلى اكتمال أوج السلوكيات الخاصَّة بالولاءات: القبلية والطائفية والعائلية وظهورها على السطح. وهذا ما جعل من بعض المهتمين بالشأن السياسي من الإشارة إليها واعتبارها عائقًا رئيسًا أمام الوحدة الوطنية في بلد صغير مثل الكويت، والذي يحتاج بشكل أساس ورئيس إلى روح مجتمعية موحدة (الرميحي، ١٩٨٧). إن ما يحدث دائمًا قبل الانتخابات البرلمانية من تجهيزات وإعدادات ومنها تلك الانتخابات الفرعية (الانتخابات التشاورية كما يتم تسميتها الآن) وبروزها بشكل كبير يمثل صورة من صور حرص القبيلة على مصالحها، وعلى سلطتها الاجتماعية، وعلى قوتها السياسية. وبالتالي، يتمُّ بذل قدر كبير من الجهد نحو ترشيح وانتخاب شخص يمثل القبيلة ويحمي مصالحها، بالإضافة إلى الحفاظ على تميزها الاجتماعي وقدرتها السياسي. وفي جميع الأحوال، تجبر الانتخابات الفرعية والإجراءات التمهيدية القبلية القوى السياسية القبلية على تأجيل الإعلان أسماء مرشحيها في كثير من الأحيان، حيث ينتظر الجميع رأي القبيلة من أجل التعرف على المرشحين. وفي بعض القبائل الكبيرة، يمكن عقد أكثر من انتخابات فرعية في مناطق ودوائر انتخابية مختلفة حسب تمركز عدد أفراد القبيلة في هذه الدوائر الانتخابية. وعلى مر السنوات الماضية، قد تزداد التوترات، وقد تنشأ الصراعات، وقد تكون النتائج محل نزاع واختلاف. ويحدث كذلك بأن يتم إحالة هذه النزاعات التي من الممكن أن تحدث إلى بعض من اللجان المختصة بتنظيم

هـذه الانتخابـات وقـد تذهـب إلى حتى إلى من يتوسـم فيهم الحكمة ومشـيخة القبيلـة للتدخُـل مـن أجـل المصالحة.

التغير في التفكير القبلي:

منـذ عـام ١٩٩٢، لوحـظ ظهـور فئـة وشريحـة شـبابية مثقفـة ومسـتنيرة بين القبائـل وأحدثـت تغييرًا مهمًّا ومركزيًّا في موقف القبائـل من الانتخابات. فقد أصبحـوا ممَّـن يحمـل فكـرًا وموقفًـا مـن القضايـا المجتمعيـة بعدمـا كان التمثيل المطلـق للقبيلـة. وقـد عـارض هـؤلاء، وهـم مـن ذوي الميـول الإسـلامية في العـادة، الحكومـة في كثير مـن الحـالات (الكويـت، ٢٠٠٦). وعـلى الرغم من ذلـك، ظلَّـت الانتخابـات الفرعيـة قائمة وبمشـاركة كثير منهم. وقد نشـطت وزارة الداخليـة في تطبيقهـا للقانـون في فترات متفاوتـة، وقد حدث وإن قامت في فـترات متعـددة في إحالـة مـن أجـرى ونظـم وشـارك في هـذه الانتخابـات إلى النيابـة العامـة. فقـد أحالـت وزارة الداخليـة (عـلى سـبيل المثـال) أكثر مـن ٢٠٠ فـرد للنيابـة العامـة؛ لتورطهـم كمرشـحين ومنظمـين عـام ٢٠٠٦. ولعـل الملاحـظ بأن القبائـل لا تـولي اهتمامًـا لهـذا الإجـراء، حيـث في الغالـب يتـم تسـويته في نهايـة المطـاف، مـن خـلال دفـع الغرامات التي يتم فيهـا إخلاء سـبيل المشـاركين. ويشـار إلى أن أكثـر مـن ١٠ انتخابات فرعيـة أجريت خلال انتخابـات ٢٠٠٦، أسـفرت عـن فـوز مرشـحين قبليين، معظمهـم مـن ذوي الميـول الإسـلامية والمعارضـين للحكومـة (الجاسر، ٢٠٠٦).

تعتـبر السياسـة في الكويـت شـأنًا ذكوريًّـا (بشـكلها العـام) مسـتمدًا مـن التقاليـد القبليـة. ويعتـبر الرجـال هـم المسـئولون عـن الشـؤون السياسـية في الثقافـة الذكوريـة. وجانب آخر من جوانب الحياة السياسـية في الكويت يتعلق

بحق المرأة السياسي في الحياة البرلمانية. ولعلَّ تنظيم الانتخابات الفرعية وإجراءاتها تتم من قِبَل الرجال دون استشارة النساء حول مرشحي القبيلة (الجاسر، ٢٠٠٦). ومن الواضح انفصال النساء عن مسألة المشاركة في هذه الانتخابات الفرعية. أما في الانتخابات البرلمانية العامة، وبعد حصول المرأة على حقها السياسي في التصويت والانتخاب، فإن ما يثير الجدال دائمًا من البعض بأن أصوات النساء المتجه لمرشحين محددين ستملى عليهن من قِبَل آبائهن أو أزواجهن أو إخوانهن. بينما قابل هذا الرأي آخرون من أن النساء سيتفوقن على هذه المسألة ويقمن بالتصويت حسب قناعاتهن ورضاهن. وعلى الرغم من الآراء المختلفة حول هذا الأمر، وحتى وقت قريب، لم يكن لدى النساء فرصة للتعبير عن رأيهن في اختيار مرشح القبيلة بسبب أبعاد ثقافية بحتة. وهو ما يدعو لأهمية إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية والسياسية؛ للتعرف على قوة وموقع المرأة فيما يتعلق بمشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية في الكويت بشكل عام. وبكل أسف لا يوجد الكثير من الأدبيات حول هذا الموضوع في هذا الوقت بحكم حداثة تجربة مشاركة المرأة في البرلمان.

إن درجة الوعي الثقافي لم تقضِ على هذه الظاهرة. وقد يكون على العكس في بعض الأحيان. فقد عزَّزت منه في مناسبات أخرى، من خلال قيام أعضاء مثقفين وأعضاء من اتجاهات فكرية ومن جيل الشباب في الانخراط في هذا المجال والمشاركة في هذه الانتخابات الفرعية. وفي المقابل، فقد سعت بعض التيارات وأصحاب بعض الاتجاهات الفكرية؛ لدعم مرشحيها للانتخابات الفرعية، وتمثيل اللجان المنظمة لها؛ فنتج عنها بأن المسئول عن حماية القانون والمسئول عنه جاء مخالفًا له. هذا،

وقد تم الاعتماد واستخدام بعض الأساليب والوسائل كنوع من التغطية القانونية لهذه العملية، حيث تم تغيير تسمية الانتخابات الفرعية إلى اللجنة الاستشارية وتم الدعوة إليها بالعلن من خلال نشر إعلانات انتخابية في الطرق العامة للحث على المشاركة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الانتخابات الفرعية والمجرَّمة قانونًا لم تقتصر على أبناء القبائل فقط، بل إنها أيضًا انطلقت في بدايتها أساسًا من بعض الأفراد من المناطق الحضرية. وهو الأمر الذي دعا البعض على تصنيفها بأنها انتخابات مذهبية وطائفية. وعلى الرغم من محدوديتها وقلة انتشارها في الوقت الراهن، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود بعضٍ من الترتيبات والاجتماعات التنسيقية التي تعقد قبل الانتخابات الرسمية لبعض الأطراف والفئات.

إنَّ الانتخابات الفرعية تجاوزت حدود البرلمان وانتقلت إلى بعض مؤسَّسات المجتمع المدني. ومن المفارقات في هذا الصَّدد أن نقابة المحامين (وهي المؤسسة التي يفترض عليها الدفاع عن القانون) تأثَّرت بهذه القضية. بينما كانت هذه المؤسَّسة نفسها في البداية هي التي حثَّت المعنيين والمسئولين وحذرت من خطورة هذه الممارسة، وقد أصدرت بيانًا عبَّرت فيه عن مخاوفها. فقد عبَّرت نقابة المحامين بحكم أنها المؤسسة التي يفترض أن تدافع عن الدستور والقانون عن أسفها واستيائها من ممارسة سلوك قد خالف القانون من قِبَل بعض من الأعضاء المنتسبين للجمعية والتي قادت هذه الممارسة تعزيزًا للأغراض الشخصية والطائفية (جريدة القبس، ٢٠٠٦).

لا شك أن التيارات السياسية وهي تلك التي يفترض أن تنطلق وتبني توجهاتها على الرأي والفكر استفادت بشكل كبير من القبيلة وتكتلها.

فقد جاءت نتائج الانتخابات السابقة وفي خلال العقود الأربعة الماضية؛ لتعزز هذه الاستفادة. فلم تذب الطائفة والقبيلة ولم تنصهر انصهارًا كليًّا في كيان المجتمع الكلي. ولكنَّها على العكس أصبحت أدوات مهمة في المجتمع المعاصر مع اندماجها بالتيارات السياسية وارتباطها واستخدامها للفكر والرأي دون أن تتنازل عن خلفياتها الثقافية التقليدية. ومن المؤكد أن ذلك ينعكس سلبًا على واقع الحياة والممارسة الديمقراطية، والتي تؤثر في النهاية بشكل كبير على الأبعاد التنموية. فعندما تعزز وجود المصلحة العائلية والقبلية، والطائفية والفئوية في مقابل الكل والمجتمع، فإن ذلك يتعارض مع مقومات التنمية.

تحديات الديمقراطية في مجتمع غير متجانس:

في المجتمع غير المتجانس، يعمل مبدأ حكم الأغلبية لصالح الأغلبية؛ لأن معظم الأصوات ستذهب إلى هذه الأغلبية وتكون في النهاية لخدمتهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن صوت الأغلبية يعتبر مسموعًا في الحكم الديمقراطي، إلا أن هناك حالات يؤدي فيها هذا الحكم إلى عدم الاستقرار، وبالتحديد عندما تشعر فيه الأقليات بالتهميش والاغتراب في هذا المجتمع. ففي المجتمع الكويتي- مثله مثل غيره من الدول العربية والإسلامية وكذلك دول العالم الثالث- من المهم أن يتمَّ تمثيل الممارسة الديمقراطية لجميع الشرائح والطوائف والجماعات، بحكم أن الانقسامات في هذه المجتمعات عادة ما تكون غير مرتبطة بالاختلافات الخاصة بالطبقة الاجتماعية الاقتصادية، أو المبنية على أسس وظيفية أو مكانات خاصة بالعمل، ولكنها انقسامات قائمة على أسس قبلية، وعرقية، ودينية. إن هذه

الانقسامات تعتبر مهمَّة جدًّا وتحمل شحنًا عاطفيًّا عند البعض، وتجعل من الأقليات على استعدادٍ لمحاربة الأغلبية الحاكمة في بعض الأحيان؛ لتحقيق قدر مناسب من تمثيلها التمثيل المناسب. ومن أمثلة ذلك جماعة التاميل العرقية في سريلانكا وحربها الدائم مع الأغلبية السنهالية التي تحكم البلاد. ومثال آخر تلك الحرب التي كانت في السودان بين الحكام المسلمين في الجزء الشمالي من البلاد، والأقلية المسيحية المقيمة في الجنوب. وهناك أمثلة كثيرة من التهديد وعدم الاستقرار الذي تواجهه المجتمعات غير المتجانسة. فكلما كانت مصالح الأقليات معرضة للخطر نتيجةً لعدم تمثيلها التمثيل الصحيح، كلما زاد من حدة الصراع المجتمعي. ولعلَّ من النظريات المهمة التي تناولت مثل هذا الموضوع هي النظرية التوافقية Theory of Consocialtionalism التي تشجع على تمثيل مجموعات وشرائح مجتمعية مختلفة من خلال تقاسم السلطة بين قادة ومجموعات النخبة مع مختلف الطوائف العرقية والدينية في المجتمع (Lijphart, 1977; 1984) .

إن المعضلة والمشكلة في الكويت -تلك الدولة المستقلة حديثًا- تكمن في دعوتها ورغبتها في تحقيق وحدة وطنية ومجتمعية، بينما في المقابل تهمل قضية المساواة والعدالة بين الشرائح الاجتماعية والدينية المختلفة. فهناك دعوة إلى وحدة الدولة انطلاقًا من أن المواطن لديه حقوق متساوية مع الآخرين بغض النظر عن العرق أو الجذور التي ينحدر منها أو الجماعة الدينية التي ينتمي إليها. لذلك، فإن الإشارة وبشكل معلن وبشكل مباشر أيضًا بأن الحكومة ينبغي عليها تحقيق رضا بعض الكيانات القبلية أو الجماعات الاجتماعية أو الدينية المحددة على حساب الأقليات أو على حساب شرائح أخرى سيكون مرفوضًا على الفور، ويعتبر من المحرمات الوطنية التي

تؤدي إلى الصراع في النهاية وعدم الاستقرار. إن مثل هذه الحجة أو الممارسة من شأنها أن تهدد الوحدة الوطنية بين المواطنين في المجتمع، وخاصة عند أغلبية أفراد هذا المجتمع. فعندما لا تكون هناك حقوق متساوية بين المواطنين وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة، سواء أكانوا ينتمون إلى جذور قبلية أو غير قبلية، أو ممَّن هم منحدرون من أصول عربية أو غير عربية، أو ممن يعتنقون المذهب السُّني أو الجعفري، أو أي شرائح أخرى، فعندما لا تشعر هذه الشرائح بالحقوق المتساوية وارتباطها ببعضها بعضًا داخل إطار الدولة، فإن ذلك سيؤدي بكل تأكيد إلى خلق حالة من حالات عدم التجانس داخل المجتمع.

لا تعتبر الكويت بشكل عام مجتمعًا متجانسًا من حيث تكوين وأصول شرائحه الاجتماعية. فينقسم سكان الكويت إلى قسمين رئيسين من حيث المذهب: المذهب السُّني، والمذهب الجعفري. ويعتبر السُّنة هم الشريحة الأكبر عدديًّا. وفي هذه الحالة، من غير المناسب بكل تأكيد تطبيق مبدأ حكم الأغلبية لأن السُّنة هم الأغلبية وإهمال التمثيل الشيعي بحكم أنهم هم الأقلية. من جانب آخر، يتألف السكان في الكويت أيضًا من قبائل عدة، والتي هناك حاجة أن تكون ممثلة في البرلمان ومجلس الوزراء من أجل الحفاظ على رضاها الذي من المؤكد يساعد على تحقيق الاستقرار. ولعلَّ البديل المناسب لعملية التمثيل هو تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تسمح بتمثيل الأقلية أو بتطبيق ما يُسمَّى بالديمقراطية التوافقية، وهي طريقة يمكن من خلالها لجميع الفئات المختلفة في المجتمع سواء أكانت أغلبية أو أقلية تمثيلها في هذا المجلس.

إن من يقود المشهد السياسي قد طبق مبدأين مزيجين، فسعت السلطة بتوزيع المناصب المهمَّة مثل الوزراء بطريقة تمثل الطائفتين وكذلك القبائل

المختلفة. كما قامت الحكومة بتوزيع الدوائر الانتخابية بطريقة من شأنها تضمن تمثيل هذه القبائل والطوائف في البرلمان. إن الطريقة التي استخدمتها الحكومة رفعت عدد الدوائر الانتخابية من ١٠ إلى ٢٥ دائرة في عام ١٩٨٠. لقد سمحت هذه الطريقة للحكومة بالتحكم بالدوائر الانتخابية بطريقة ضمنت للسنة أغلبية في مناطق معينة، وضمنت كذلك لمرشحي الشيعة الفوز في مناطق أخرى، والذي من شأنه يضمن تمثيل الأقلية الشيعيَّة في البرلمان ممَّا يحقق الرضا العام. إن تقسيم الدوائر الانتخابية على هذا النحو سمح أيضًا بتمثيل بعض القبائل، كما حرصت الحكومة على ذلك، والذي يجعل من القبائل بأن تكون ممتنة لهذا النوع من التقسيم. وعلى الرغم من ذلك، فإن القيام بهذا التقسيم قد زاد من الإحساس بالانتماء للقبيلة وأعضائها وهو الأمر الذي دعا البعض من الإشارة إلى أنه من الممكن أن يهدد ذلك الشعور بالولاء للدولة في المستقبل، وبالتالي إضعاف عملية إضفاء الطابع المؤسَّسي والتنموي في الدولة (جريدة الوسط، ٢٠٠٦). إن ذلك قد أفرز إعادةً لتقسيم الدوائر مرة أخرى في انتخابات مجلس الأمة في عام ٢٠٠٨، الذي من خلاله تم تقليص عدد الدوائر الانتخابية من عشر إلى خمس دوائر وذلك بعد تشريع قانوني طالب فيه البرلمان السابق، والذي كان يأمل من خلاله إلى تقليص حدة الخلافات الطائفية والعشائرية التي أصبحت تشكل قلقًا متزايدًا. وبعد هذه المحاولة، حدث العكس من ذلك، فقد ازدادت حدة الطائفية والقبلية بسبب بعض الممارسات من قِبَل الحكومة التي زادت من حدَّة المشكلات بعد إقرار تقليص الدوائر إلى خمسة. فقد قامت وزارة الداخلية أولًا وقبل انتخابات ٢٠٠٨ بتفعيل القانون الذي يحظر إقامة الانتخابات الفرعية، وقامت باستخدام قوة الشُّرطة في بعض المناطق، وهو الأمر الذي قابله سلوكًا هجوميًّا أكبر من القبائل، وجاءت

تجمعات وحشود قبلية استخدمت فيها بعض الشعارات القبلية ردًّا على ما فعلته الحكومة. وقد كانت النتيجة النهائية عكست التمركز القبلي، وإن المواطنين المنحدرين من أصول قبلية قد قاموا بتحديد اختياراتهم البرلمانية وفقًا لولاءاتهم القبلية وصوتوا لصالح مرشحين ينتمون لقبائلهم، وهو ما دعا البعض إلى الإشارة إلى أن هذا السلوك قد أضعف من الوحدة الوطنية بين المواطنين الكويتيين.

الأمر الآخر الذي زاد من حدة الاحتقان الفئوي، هي حادثة وقعت في المجتمع اللبناني والتي أثرت على الطائفة الشيعيَّة في الكويت (وهي ما سميت بقضية التأبين). فقد تم اغتيال القائد العسكري الشيعي عماد مغنية في دمشق بسوريا، الذي ينتمي إلى تنظيم حزب الله. وقد حضر بعض أعضاء برلمان ٢٠٠٦ من الشيعة تأبينه والإشادة بمواقفه، وهو الذي ينظر إليه كثير من الكويتيين بأنه هو المتهم الأول في اختطاف طائرة كويتية في عام ١٩٨٨ الذي أسفر عن مقتل مواطنين. لقد أثار هذا التأبين غضب الكثيرين من المسئولين والمواطنين الكويتيين، والتي على إثرها تصاعدت ردود الفعل في وسائل الإعلام المختلفة. ونتيجةً لذلك، انقسم أفراد المجتمع بين مواطنين شيعة دعموا الأعضاء الذين حضروا التأبين، وآخرون طالبوا الحكومة باتخاذ إجراءاتها القانونية. لقد عزَّزت هذه الحادثة الشعور والاحتقان الطائفي لدى المواطنين. فقد شهد عام ٢٠٠٨ مثل هذا الاحتقان الطائفي.

لقد عُرف عن المجتمع الكويتي بأنه لطالما كان مجتمعًا متسامحًا يعيش فيه كل من السنة والشيعة مع بعضهم بعضًا دون تسجيل حالات من التوتر. ويشير البعض إلى أنه لم يكن هناك أي صراع أو احتقان طائفي في الكويت حتى جاءت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. فقد نشط هذا الاحتقان الطائفي

بعد الثورة، وأصبح هناك مشاعر طائفية مؤججة في الكويت (المديرس، ١٩٩٩). وقد تزايدت ونمت هذه المشاعر بشكل أقوى بعد الحرب العراقية الإيرانية أيضًا وبالتحديد بين سبتمبر ١٩٨٠ وأغسطس ١٩٨٨. ولقد كانت الحكومة الكويتية وكذلك حكومات دول الخليج الأخرى: (المملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان) داعمة للعراق في تلك الحرب خوفًا من إيران التي شعر البعض بتهديداتها بتصدير ثورتها. ومع ذلك، فإن دعم الكويت للعراق، والذي كان يحكمه صدام حسين، وهو مسلم سُني، أدَّى إلى إحداث شعور سلبي عند الشيعة في الكويت واستقوت معها المشاعر الطائفية في المجتمع (المديرس، ١٩٩٩).

تزامن ذلك أيضًا مع حدوث العديد من الأنشطة الإرهابية في الثمانينيات والذي تمَّ اتهام الشيعة فيه كطائفة من قبل البعض. فعلى الرغم من أن معظم هؤلاء وممن قام بالتفجيرات من الإرهابيين ليسوا كويتيين، إلَّا أن هذه الأفعال اعتبرها البعض بأنها كانت مدعومة من قِبّل العديد من رجال الدين الشيعة، ومنهم من وجهت إليه بعض وسائل الإعلام الاتهام المباشر مثل الاتهام الذي تم توجيهه إلى سيد المهري، ذلك العالم المرموق المعروف بين الشيعة في الكويت (قناة أوربت، ٢٠٠٤). ومن بين هذه الأعمال الإرهابية أيضًا محاولة الاغتيال من خلال الهجوم على موكب صاحب السمو أمير الكويت الرَّاحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصُّباح في عام ١٩٨٥. وكذلك الحال تلك الانفجارات التي حدثت في المقاهي التقليدية في الكويت في عام ١٩٨٦ (بي بي سي، ٢٠٠٦).

بعد الثورة الإسلامية في إيران، شعرت كلتا السلطتين: التنفيذية والتشريعية في الكويت إلى أن هذا التهديد يمكن أن يضعف من الوحدة

الوطنية بين جميع الكويتيين. وإن ما يجعل من حدة الأمور تتجه إلى الأسوأ والأكثر إثارة للقلق هو سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣، والذي جعل الجماعات والتيارات الشيعية المكبوتة خلال فترة حكمه لما يقارب من ٣٥ عامًا تنفتح وتتنفس الصعداء. هذا السقوط أدَّى إلى إحداث حالة من حالات الفوضى في العراق، حيث اندلعت حرب أهلية بين الميليشيات السنية والشيعية. فقد شعرت القيادة السياسية في الكويت والتي كانت على دراية بمخاطر هذا الصراع، والذي من الممكن أن يولد صراعًا محتملًا مماثلًا يمكن أن ينشأ ويحدث داخل حدودها تأثرا بالمتغيرات الإقليمية. وهو الأمر الذي دعا الشيخ أحمد الفهد الصُّباح وهو ابن أخ أمير الكويت ورئيس جهاز الأمن الوطني في تلك الفترة من أن يحذر من أن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران بشأن البرنامج النَّووي وقد يؤدي بدوره إلى زيادة الانقسامات الطائفية بين المواطنين الكويتيين (الشرق الأوسط، ٢٠٠٧).

الخاتمة:

من الصعوبة بناء دولة دون أن يكون هناك تجانسًا بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية داخل المجتمع. إن ذلك يتطلب تطوير أسس مهنية وسياسية تتجاوز الولاءات الفئوية الضيقة. بمعنى أنَّ ذلك يتطلب البحث عن الأساليب التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي من خلال خلق أجواء وبرامج مناسبة تتضمَّن الحدَّ من الولاءات: الفئوية والقبلية والطائفية، وبالتالي تدفع ذلك إلى خلق التوازن الحقيقي بين الولاء المجتمعي العام الضروري؛ لبناء الدولة الحديثة من جانب، والولاءات الأخرى الأقل أهمية من جانب آخر (الوزان، ١٩٩٥). إن الدولة في حضورها المدني المرتبط بهياكلها وقدراتها وقوانينها وحرياتها وأحزابها وقيم الولاء فيها هو الذي يسهم في خلق بيئة منتجة وتنموية في ظل ظروف اجتماعية متساوية (الغبرا، ١٩٩٥، ص: ٢٢١). إن مفهوم المواطنة الحقيقي ينبثق من هنا، بالإضافة إلى السعي؛ لتأسيس القوة، والتماسك والتعاضد الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

لا يمكن لأي مجتمع أن يدومَ ويستمرَّ ما لم يكن هناك شعورٌ عميقٌ متجذرٌ بالانتماء في أفئدة أفراد هذا المجتمع والذي يقوم على إنكار الذات والشعور بالمواطنة الحقيقية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه. كما ينصُّ مفهوم المواطنة على أن الإنسان يجب أن يسعى إلى تعايش إيجابي مع أفراد مجتمعه في أي موقع أو مكان. فتعني المواطنة في الأساس تقديم التقدير

والإخلاص للمجتمع. ولا يمكن تحقيق ذلك بطبيعة الحال إلا إذا كان الفرد مدركًا إدراكًا حقيقيًّا لحقوقه الاجتماعية التي يجب أن يكون قادرًا على التمتع بها، والسعي لتحقيقها، وعدم التخلي عنها. إن المواطنة عبارة عن شعور بالمسؤولية والولاء، وأداء ما هو مطلوب من الفئة أو الفرد للصالح العام من أجل الحفاظ على كيان المجتمع (كونا، ٢٠٠٥، ص: ٤٠). إن ممارسة الحقوق العامة لا بد من أن تنطلق من الصالح العام لا الخاص للفئات والشرائح الاجتماعية. فتحقيق حياد وعدالة مع الجميع في المجتمع الكويتي بغض النظر عن الأصول والشريحة الاجتماعية هي الأمر المهم، مع السعي لتعميق المساواة في الحقوق والواجبات (الغبرا، ١٩٩٥، ص ٢٣٠).

هناك ضرورة تحتم على السلطتين: التشريعية والتنفيذية في تبني مشاريع وبرامج اجتماعية وسياسية التي من شأنها يمكن أن تساعد في تجاوز الإشكالية التنموية التي يمر بها المجتمع المحلي والمتمثلة في السلوك الاجتماعي، والتي يمكن أن تحقق -هذه البرامج والمشاريع-الاندماج الاجتماعي المطلوب. أن أي برنامج أو عمل أو مشروع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الصالح الاجتماعي العام بمجمله، وأن يراعي المصلحة المجتمعية بأجزائه المختلفة وشرائحه المتعددة، وأن تحافظ على الإطار الكلي للمجتمع. إن هذه المشاريع والبرامج يجب أن تنطلق؛ لتحقيق الاندماج الاجتماعي بين الشرائح المجتمعية المختلفة. فلا يمكن تحقيق الاندماج الاجتماعي إلا من خلال تحقيق عدالة اجتماعية التي يجب أن تكون متاحة لجميع الشرائح ويتساوى فيها الجميع، مع ولاء مترسخ، بالإضافة إلى هوية عامة تعزز من الشعور بالانتماء إلى الثقافة والمجتمع المحلي داخل الوطن.

هناك حاجة ماسة في الكويت لتبني برامج تعليمية واضحة تسعى إلى القضاء على الخلافات القبلية والمذهبية وتعزز الهوية الوطنية المجتمعية. وكما يشير علماء الأنثروبولوجيا وعلماء نفس الثقافة في إشارتهم إلى مفهوم البناء الأساسي للشخصية، والذي يفترض بأن الإنسان يمر بعمليات تربوية متشابهة في بداية حياته والتي من خلالها تتحدد هوية الفرد المجتمعية أو العامة، ويتم تحديد شخصيته الوطنية. إن المسئول عن هذه العمليات التعليمية هي: الأسرة، والمدرسة، والإعلام، والبيئة الثقافية التي يعيش فيها الفرد. إن هذه العمليات هي التي تخلق أوجه الشبه الثقافية، والتي تعتبر مفاهيم الوحدة الوطنية والولاء أحد أبعادها. تحتاج هذه البرامج التعليمية في الكويت إلى تبني مجموعة من القيم الاجتماعية التي تعتبر مهمة تلتزم السلطتين: التشريعية والتنفيذية بفرضها لصالح جميع الفئات والشرائح الاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعزيز الوحدة الوطنية، والولاء ويتفوق على المفاهيم الفئوية والقبلية.

إن أبرز وأهم العوامل التي تحقق الاندماج الاجتماعي بين الفئات والشرائح الاجتماعية داخل المجتمع هو خلق فرص متكافئة للجميع فيما يتعلق بالتعايش، وتحقيق مصالح مشتركة والتواصل المباشر. وأهم جانب من جوانب الاتصال المباشر لتحقيق الاندماج الاجتماعي هو ما وصفه النقيب (١٩٩٥) في تداخل التجمعات التقليدية في الانتخابات البرلمانية التي تسعى في نهاية المطاف إلى التداخل في التركيبة القبلية والطائفية.

إن الكيان السياسي في الكويت مرتبط بشكل مباشر ببنائه الاجتماعي، كما أن الديمقراطية هي الركن الرئيس لهذا الكيان السياسي. لقد تم اعتماد الدوائر الانتخابية الخمسة، وتمت الموافقة عليها بعد جهود طويلة، وتعتبر

بمثابة نقلة محددة في الاتجاه الصحيح نحو الديمقراطية كما اعتقد البعض في الكويت، حيث إنها تعتبر واحدة من هذه الممارسات القادرة على تحقيق التكامل الاجتماعي الفاعل بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة. ومع وجود جيل المثقفين داخل المجتمع، ومع وجود جيل جديد من الرجال والنساء المتعلمين في الكويت، فمن المتوقع أن الاختيارات القبلية والطائفية والفئوية ستتضاءل بشكل كبير. ومن الممكن أن تتضاءل بشكل أكبر مع تطبيق نظام الدائرة الواحدة. ويمكن القول إلى أنه لا يمكن للدائرة الواحدة القضاء على السلبيات التي خلقتها التجربة الديمقراطية المحلية مثل: شراء الأصوات، وظهور نواب الخدمات، وانتشار المحسوبية أو «الواسطة»... إلخ، فقد لا يكون من الممكن القضاء على ذلك، إلا أنه مع ذلك قد تخلق هذه الوسيلة الاندماج الاجتماعي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة وتحد من الطائفية والقبلية. ومن المؤكد بأنه لا يمكن الادعاء بتحقيق ذلك بشكل سريع، لكنه سيسهم بشكل مباشر في أن يحقق الاندماج الاجتماعي، وفي إذابة الفئوية أو على الأقل سيعزز من تضائلها مع مرور الوقت. ولعل الأمثلة والتي سبق وأن تم تقديمها تعتبر دليلًا على ذلك، وعلى إمكانية قائمة لنجاح مثل هذا المشروع.

ويجب الإشارة هنا أيضًا إلى أن الشعور بعدم المساواة والإقصاء يمكن أن يقوي ويعزز من الفئوية داخل المجتمع، وتتعزز الفئوية إذا تم التراخي في معالجة عدم المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. إن أحد الأهداف الخاصة لتحقيق الاندماج الاجتماعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع هو إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي يمكن أن تحافظ على تحقيقها السلطتين: التشريعية والتنفيذية. ومع

ذلك، يمكن تقويض هذا الهدف من خلال المحسوبية والوساطة، وخاصة في موضوع التعيينات في المناصب الحكومية القيادية تحديدًا.

إن القبلية والطائفية لها تأثير كبير على التنمية الاجتماعية، وتُظهر وتعزز العديد من السلوكيات السلبية في المجتمع. فعلى سبيل المثال، هناك مؤشرات واضحة عن الفساد في مؤسسات الدولة. فالمحسوبية، والتي تسمى بالواسطة، كانت وما زالت مشكلة كبيرة تواجه الإدارة في الكويت. وبحسب دراسة الحداد (١٩٩٥)، فإن المحسوبية والواسطة تعتبر منتشرة بشكل كبير وعلى نطاق واسع في المؤسسات والأجهزة الإدارية الكويتية وفي المناصب الحكومية والتي تؤثر في النهاية على الأمن الوطني. فمن إجمالي ٣٤١١ مستجيبًا، أشار ٩٠٪ من هؤلاء ومن أفراد العينة المبحوثة إلى وضوح في وجود الواسطة والمحسوبية في المؤسسات الحكومية. ويعتبر ذلك أحد أبرز المؤشرات الخاصة في تدهور الجهاز الإداري لهذه المؤسسات في الدولة. فاعتبرت الدراسة إلى أن تجاهل تطبيق القانون بسبب المحسوبية والواسطة المنتشرة من أحد أبرز التهديدات الرئيسة للأمن الاجتماعي الوطني.

وهناك مثال واضح ومعروف عن المحسوبية والفساد في الإدارة في الكويت عندما تم إلغاء تعيين ٢٤٠ وظيفة قيادية في إحدى أجهزة المؤسسات الحكومية من قِبَل مجلس الوزراء الكويتي في عام ٢٠٠٣. فقد اكتشف مجلس الوزراء الكويتي أن كل هذه التعيينات في المناصب القيادية الحكومية، والتي تمت خلال ٤٧ يومًا فقط، كانت ضد القانون (جريدة القبس، ٢٠٠٣). فقد كشف مجلس الوزراء إلى أن المحسوبية كانت أساس هذه التعيينات، والتي جاءت مباشرة قبل انتخاب مجلس الأمة الكويتي.

هناك العديد من الأمثلة الأخرى لمشاكل ناتجة عن السلوك الاجتماعي المرتبط بالقبلية والطائفية يتم حدوثه في الكويت قبل الانتخابات البرلمانية. فكما سبقت الإشارة، فهناك الانتخابات الفرعية (أو ما تسمى الآن التشاورية) غير الرسمية على سبيل المثال التي يتم ترتيبها بين العديد من القبائل في مناطق مختلفة في الكويت رغم مخالفتها للقانون. إن الطريقة التي تعمل بها هذه الانتخابات تتمثل في أن كل قبيلة تجري انتخاباتها الخاصة بين أفرادها وممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات البرلمانية؛ لاختيار مرشحيها لخوض الانتخابات الرسمية. ففي هذا النوع من الانتخابات، ترشح القبيلة واحدًا أو أكثر (اعتمادًا على العديد من العوامل) كمرشحين يمثلون القبيلة. إن هذه الانتخابات تضمن أن تكون القبيلة ممثلة في البرلمان في الغالب مع منافسة عالية من الشرائح الاجتماعية الأخرى في المجتمع وفي الدائرة الانتخابية. إن مثل هذه الانتخابات تعتبر مخالفة للقانون بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف حول طبيعة الفكرة لهذه الانتخابات. فقد نصت القوانين بشكل واضح على تجريمها. ولا شك أن هذه الانتخابات تعزز من وحدة مؤسسة القبيلة والطائفة بدلًا من أن تعزز احترام قواعد ونظم الدولة. فكلما زادت قدرة الفرد على خدمة أفراد قبيلته أو طائفته، زاد ذلك من فرصة الفوز في الانتخابات. لهذا السبب، فإن المرشحين نجدهم يبذلون جلَّ ما في وسعهم- وحتى إمكانية خرقهم القانون- لإرضاء أفراد القبيلة أو الطائفة من أجل هذا المقعد البرلماني.

في النهاية، لا بد من الإشارة إلى أن التنمية الاجتماعية تتحقق من خلال سلوك يتزامن مع توفير بعض الاحتياجات الأساسية للمواطنين. فهي- أي التنمية الاجتماعية- بدون شك ليست قضية زيادة في متوسطات دخل

الفرد في المجتمع، وإيجاد بنية تحتية من توفير المؤسسات والهيئات والمنشآت التي تقدم خدماتها لأفراد المجتمع، بل هي في النهاية سلوك اجتماعي يتعزَّز من خلال الهوية الوطنية المجتمعية. فهي التي تدفع في النهاية إلى تحقيق قيم الإنتاج والسلوك المرتبط به. ولا يمكن تحقيق هذا السلوك الإنتاجي في نظام أو مجتمع تهيمن عليه قيم القبلية والطائفية. هناك حاجة ملحة إلى المشاركة المجتمعية لجميع الفئات في الكويت في تكوين مجتمع متكامل من خلال الجهود المخلصة والموحدة وتحقيق وخلق للسلوك المنتج وهي التي تكون قادرة على مواكبة التنمية الاجتماعية المنشودة والمرتبطة بالوحدة الوطنية والولاء التي يفترض أن تطغى على مفاهيم وأبعاد القبلية والطائفية.

المراجع:

- إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٢) . النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- التميمي، عبد المالك خلف (١٩٩٧). المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال إلى الاحتلال ١٩٦١-١٩٩٠. في: الكويت والمجتمع المدني: مجموعة من محاضرات الموسم الثقافي الرابع والعشرين لرابطة الاجتماعيين. الكويت، ٢-١٦ مارس. ص: ١٩-٥٩.

- الجاسر، حمد (٢٠٠٦). الاتجاه الإسلامي المعارض يقود القبائل في انتخابات الكويت. إيلاف. الجمعة ١٦ يونيو ٢٠٠٦. انقسام مفاجآت المرأة بعد الانتخابات الفرعية الذكورية. في موقع: http://www.elaph.com

- الحداد، محمد (٢٠٠٨). الأنثروبولوجيا: مقدمة في علم الإنسان. الكويت: الناشر.

- الحداد، محمد (١٩٩٥). الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢١، الرسالة ١٦٦.

- الخولي، سناء (١٩٨٣). الزواج والعلاقات الأسرية. بيروت: دار النهضة العربية.

- الرميحى، محمد غانم (١٩٩٥). الخليج ليس نفطًا: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. بيروت دار الجديد.

- الرميحي، محمد غانم (١٩٨٧). تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢-١٩٨١. في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربة. ص: ٦٤٣-٦٨١.

- الطراح، على أحمد (١٩٩٨) . أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي : المثال الكويتي . المجلة العربية للعلوم الإنسانية . ٦٢: ٨-٢٧ .

- العيدروس، محمد حسن (١٩٩٦). مفهوم الأمن الاجتماعي في المجتمعات المعاصر الغربية والعربية. في واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ٣-١٩ مارس: ص: ٥-٤٣.

- الغبرا، شفيق (١٩٩٥). الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع. سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز ابن خلدون. ص: ٥٣-٦٠.

- الكندري، يعقوب يوسف (٢٠٠٦). محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيوثقافية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٢٠: ٧٥-١٢٣.

- الكندري، يعقوب يوسف (٢٠٠٨)، العادات والتقاليد المرتبطة بمرحلة الوفاة في المجتمع الكويتي. الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.

- الكويت.. القبيلة أساس المجتمع والديوانية برلمانها (٢٠٠٦). المعرفة. الأربعاء ١٩/ ٤/ ١٤٢٧هـ الموافق ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦. في موقع: http://www.aljazeera.net
- النقيب، خلدون (١٩٩٥) الطلب النهائي على القوى العاملة في الكويت. الكويت: جمعية الخريجين.
- النقيب، خلدون (١٩٩٦) صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت. لندن: مكتبة الساقي.
- بدوي، أحمد زكى (١٩٨٦). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي : بيروت : مكتب لبنان .
- بركات، حليم (١٩٨٦). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جريدة القبس (٢٠٠٣). السنة ٣٢، الأعداد ١٠٧٨٧-١٠٧٨٩، ٢٤-٢٦ يونيو ٢٠٠٣.
- جريدة القبس. السبت ١٥ رمضان ١٤٢٧هـ ـــ أكتوبر ٢٠٠٦ ، السنة ٣٥، عدد: ١١٩٧٩
- ميتشيل، دينكن (١٩٨١) . معجم علم الاجتماع . ترجمة ومراجعة : إحسان محمد الحسن . بيروت : دار الطليعة .

- Banks, M. (1996). Ethnicity: Anthropological Constructions. Now York: Routledge.
- Brown, K. (1998). Introduction to Sociology. Cambridge: Blackwell Publication Ltd.

• Jabar, F. (2003). Tribes and power: Nationalism and ethnicity in the Middle East. Beirut: Al Saqi.

• Lijphart, A (1984). Democracies: Patterns of Majoritarian & Consensus Government in Twenty-one Countries. New Haven: Yale University Press.

• Michael, D. (1981). Sociology Dictionary: Translated and revised by Ehsan Mohammed Al-Hassan. Beirut: Dar Al-Taleeah.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية